

# الوسط الاقتصادي السعودي يترقب منافع عقود استثمار الغاز المبرمة

جدة: عبد الرحمن المطوع

غادر جدة خلال الأربع والعشرين ساعة الماضية مسؤولو ثماني شركات متخصصة في مجال الطاقة، محملين بنسخ من عقود ضخمة تم إبرامها مع الحكومة السعودية، في مجالات الغاز وإنتاجه وتكريره.

وفي الوقت الذي ستبدأ فيه الخطوات التنفيذية لبدء المشاريع الضخمة المقدر قيمتها بأكثر من 25 مليار دولار وتحديدًا بعد ستة أشهر من يوم أول من أمس، ستكون هناك سلسلة من الاجتماعات لدى الجانب السعودي ومثلها في الشركات المتعاقدة سواء المساهمة في المشاريع المحورية الثلاثة أو ما يخص ترتيب الأوراق لبدء المرحلة التنفيذية. وشدد الأمير سعود الفيصل وزير الخارجية السعودي المشرف على فريق التفاوض مع شركات البترول العالمية في مؤتمر صحفي عقده مساء أول من أمس في جدة، على أن توقيع الاتفاقيات التحضيرية لتحديد المشروعات، يشكل المرحلة الأولى من مراحل التنفيذ الفعلي لمبادرة الغاز. وتعتبر هذه الاتفاقية انتقالية إلى المرحلة التنفيذية النهائية التي ستأتي بعد ستة أشهر من تاريخ أول من أمس حيث يتم الصرف على تلك المشاريع وتنفيذها عندها ستتمكن البلاد من جني ثمار هذه المبادرة.

وأوضح الأمير سعود الفيصل العديد من النقاط حول مسار المفاوضات منذ إطلاق الأمير عبد الله بن عبد العزيز ولي العهد الدعوة لشركات الطاقة للاستثمار في السعودية في سبتمبر (أيلول) 1998 إلى يوم أمس حين توقيع الاتفاقيات.

وبين أن 18 شركة عالمية من بينها أكبر 10 شركات في مجال الطاقة في العالم تقدمت بعروض للاستثمار في قطاع الغاز في السعودية، وتشمل مجالات استكشاف الغاز وإنتاجه ومعالجته ونقله وتوزيعه وإنشاء محطات لتوليد الكهرباء وتحلية المياه وإقامة منشآت بتروكيماوية.

ولخص ثلاث حقائق جوهرية أولها أن تطوير قطاعات الغاز والكهرباء وتحلية المياه والصناعات البتروكيماوية في البلاد يتطلب استثمارات تصل إلى نحو 200 مليار ريال خلال الـ 25 سنة القادمة، وأن نمو امداد الغاز القائم قد لا يواكب النمو المتوقع في قطاعي الصناعة والخدمات، وأن العروض التي تقدمت بها بعض الشركات العالمية للطاقة والتي تحتوي على استثمارات ضخمة تعتمد على الية تمويل ذاتية من قبل الشركات نفسها من دون أن تترتب على الدولة أية أعباء مالية.

وأكد أن تجارب الدول الأخرى أثبتت أن كل دولار يستثمر في مجال الغاز ينتج عنه استثمار من خمسة إلى ثمانية دولارات إضافية في قطاعات الاقتصاد الأخرى. وشدد على أن شركة أرامكو السعودية ستكون من أول المستفيدين من الاستثمارات المقترحة حيث ستصبح شريكا كامل الحقوق مع هذه الشركات إلى جانب أنها ستقوم بدور رئيسي إما كمزود للبترول والغاز لهذه المشاريع أو كموفر لبعض البنى التحتية.

مشيرا إلى أن المشروع المحوري الاول يقع في الجزء الشمالي من الربع الخالي وتتراوح مجموع المبالغ المتوقع استثمارها فيه وفي المشاريع المتفرعة منه والقائمة عليه بـ1 مليار دولار قد تزيد لتصل الى 16 مليار دولار، وتنبثق عن هذا المشروع عدة مشاريع منها محطات لتوليد الكهرباء وتحلية المياه احدهما في المنطقة الشرقية والثانية في المنطقة الغربية، بالإضافة الى مشروع لفرز الغاز ومعالجته وتوزيعه بتكلفة تصل إلى نحو مليار دولار، وكذلك مشروعين لإنتاج البتروكيماويات أحدهما في المنطقة الشرقية والآخر في المنطقة الغربية واقامة المنشآت الخاصة بالبنية الأساسية اللازمة لهذه المشروعات.

أما المشروعان الثاني والثالث - والحديث للوزير السعودي - فأحدهما يقع في الشمال الغربي من السعودية في منطقة البحر الاحمر، بينما يقع المشروع الثالث في المنطقة الجنوبية والجنوبية الشرقية من الربع الخالي. وتتفرع من هذين المشروعين المحوريين عدة مشروعات جانبية، إضافة الي مشروعات لتوليد الطاقة الكهربائية وتحلية المياه وصناعة البتروكيماويات. وقال الامير سعود ان المعلومات الاولية المتوفرة تشير الى أن كميات الغاز المتوقع الحصول عليها في هذه المناطق تقل عن الكميات المكتشفة والمتوقعة في منطقة المشروع المحوري الاول وأن المبالغ المتوقع استثمارها في هذين المشروعين ستتراوح ما بين سبعة الى عشرة مليارات دولار، مفيدا أنه اذا تبين وجود كميات اضافية من الغاز فإن حجم الاستثمار سوف يرتفع تبعاً لذلك.

ووفقاً لوزير الخارجية، فقد تم اسناد المشروع المحوري الاول إلى اتحاد تترأسه شركة أكسون موبيل ويتألف من شركة أكسون موبيل وشركة شل وشركة بريتيش بتروليوم وشركة فيليبس. والمشروع المحوري الثاني اسند تنفيذه الى اتحاد تترأسه شركة أكسون موبيل ويتألف من كل من شركة اكسون موبيل وشركة اكسدنتيل بتروليوم وشركة مرثان. اما المشروع الثالث وهو غاز حقل شيبه ومنطقة جنوب شرق الربع الخالي فأسند تنفيذه الى اتحاد تترأسه شركة شل ويتألف من كل من شركة شل وشركة توتال فينا الف وشركة كونكو.

Like 0

Tweet

مشاركة

